العرب
السبت 2021/11/20
السنة 44 العدد 12246

الثنائي الشيعي يحول الحكومة اللبنانية إلى حكومة تصريف أعمال

اجتماع وزاري لمناقشة المباحثات مع صندوق النقد دون باقي الملفات

يؤشر إعلان رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي عن قرب انعقاد مجلس الوزراء المعطل منذ أكثر من شهر للنظر في تقدم المباحثات مع صندوق النقد الدولي دون الخوض في غير ذلك من الملفات على تحويل الثنائي الشيعي حزب الله - حركة أمل للحكومة اللبنانية إلى حكومة تصريف أعمال.

إفراج مشروط

بيروت – يسعى رئيس الحكومة اللبنانية المعطلة نجيب ميقاتي لتجاوز الشلل الحكومي الذي يفرضه الثنائي الشيعي حزب الله – حركة أمل على انعقاد مجلس الوزراء، عبر الدعوة إلى اجتماع وزاري يخصص فقط لبحث التنسيق مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات دون الخوض في المسائل الحكومية الأخرى، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تحول حكومة ميقاتي إلى حكومة تصريف أعمال.

وقال ميقاتي الجمعة إنه سيدعو الحكومة إلى الانعقاد قريبا، وذلك بعد ما يربو على شهر من الشلل السياسي في البلاد، مشيرا إلى أنه لن يدعو إلى اجتماع آخر للحكومة إلا عند التوصل إلى إطار لحل قضية مطالبة الثنائي الشيعي حزب الله – حركة أمل برفع يد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار عن التحقيق.

> **التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي سبيل لبنان الوحيد للحصول على المساعدات الدولية التي يحتاج إليها بشدة**

ولم يجتمع مجلس الوزراء منذ الثاني عشر من أكتوبر، بسبب مطالب الثنائي الشيعي الذي قرن عودة انعقاد مجلس الوزراء باستبعاد بيطار.

وجاءت تصريحات ميقاتي بعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون، فيما تشير مصادر لبنانية أن ميقاتي قد تحصل على ضوء أخضر من الثنائي الشيعي لانعقاد مجلس الوزراء على أن يكون الاجتماع تقنيا من أجل الحصول على المساعدات من صندوق النقد الدولي وعدم الخوض فيما عدا ذلك.

وتركز حكومة ميقاتي على استئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل تقديم مساعدات خارجية يحتاج إليها لبنان بشدة ويكتنفها الجمود السياسي منذ أن انفض اجتماع لمجلس الوزراء بسبب خلاف حول قاضي التحقيق في انفجار المرفأ.

ويعتبر التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على نطاق واسع السبيل الوحيد لحصول لبنان على المساعدات الدولية التي يحتاج إليها بشدة.

ويعاني لبنان من انهيار اقتصادي يصفه البنك الدولي بأنه من أسوأ حالات الكساد في العصر الحديث. وفقدت الليرة 90 في المئة من قيمتها، وانزلق 75 في المئة من اللبنانيين إلى هوة الفقر.

ووجد ميقاتي نفسه مكبلا إذ أن فيتو أميركيا – فرنسيا يمنعه من الاستقالة من منصبه وهو ما لوّح به سابقا عند اندلاع أزمة القاضي بيطار وتعطل انعقاد مجلس الوزراء ومرغما في نهاية المطاف على الاستجابة لمطالب الثنائي الشيعي.

وكشفت مصادر سياسية لبنانية مقربة من الثنائي الشيعي مؤخرا أن مؤشرات استبعاد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت استوت.

ويرى مراقبون أن نجاح الثنائي الشيعي في فرض أجندتهما على رئيس الحكومة اللبنانية يسلط الضوء على النفوذ الكبير لجماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران والتي دعت إلى تغيير بيطار واتهمته بإجراء تحقيق مسيّس يستهدف أشخاصا بعينهم.

وتتألف الحكومة اللبنانية من أربعة وعشرين وزيراً خمسة سُنّة وخمسة شيعة، واثنان دروز، والمسيحيون (خمسة موارنة، و ثلاثة أرثوذوكس، واثنان كاثوليك، وواحد من الأرمن، وآخر من الأقليات).

ويشترط الوزراء الشيعة استئناف جلسات مجلس الوزراء على أن يبحث المجلس في ملف تحقيقات انفجار مرفأ بيروت، تمهيداً لتنحية بيطار. وسعى بيطار إلى استجواب أحد كبار السياسيين في البلاد وهو وزير المالية السابق علي حسن خليل الذي قال إن جميع الخيارات مفتوحة للتصعيد السياسي عندما سُئل عما إذا كان من الممكن استقالة بعض الوزراء. وخليل هو الذراع اليمنى لرئيس مجلس النواب نبيه بري وحليف وثيق لحزب الله.

وكان حزب الله وحركة أمل قد سحبا الوزراء التابعين لهما من الحكومة في أوقات سابقة من الصراع السياسي ما أدى إلى انهيار الحكومة التي يقودها السنة من خلال سحب التمثيل الشيعي منها.

ولا يملك ميقاتي سلطة عزل بيطار، لكنه قد يلغي قرارا سابقا يقضي بإحالة التحقيق إلى المجلس العدلي وهذا سيكون، حسب محللين، اعتداء كبيرا على فصل السلطات.

وبعد مرور أكثر من عام على الانفجار الذي هز بيروت، تواجه جهود القاضي بيطار عقبات سياسية بخصوص استجواب كبار المسؤولين للاشتباه بأنهم كانوا على علم بالمواد الكيميائية المخزنة ولكنهم لم يفعلوا شيئا لتجنب الكارثة التي أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص.

ومؤخرا، أصدرت محكمة لبنانية قرارًا بكف يد بيطار عن قضية انفجار مرفأ بيروت إلى حين البت في طلب مقدم من وزير سابق لرد المحقق العدلي.

وهذه هي المرة الرابعة التي يتم فيها تجميد التحقيق، وتعود الأولى إلى ديسمبر 2020 عندما علقه المحقق العدلي السابق فادي صوان لمدة 10 أيام قبل تنحيته إثر شكاوى قضائية تقدم بها النائب حسن خليل، حليف حزب الله الوثيق.

وتتساءل أوساط سياسية لبنانية عن سبب التهجم على المحقق في حادثة بيروت رغم أنه لم يوجه اتهامات لأيّ طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة بما في ذلك حزب الله.

ويشير هؤلاء إلى أن الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بوضع نفسه في مواجهة مع المحقق يعزز الشكوك التي تتداولها وسائل إعلام غربية ومحلية بدور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات القاضي بيطار ما يؤشر إلى وجود علاقة بين نيترات الأمونيوم التي تسببت في انفجار المرفأ وبين حزب الله، إلا أن الحزب آثر حشر نفسه.

واستدعى بيطار مشتبها بهم ، وهو لم يحدد حتى الآن أي وجهة لمسار التحقيق، باستثناء أن ثمة مسؤولين حكوميين تجب مساءلتهم، وربما لاحقاً محاسبتهم، وليس من بين هؤلاء حتى الآن أيّ مسؤول من حزب الله.

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أيّ منها، إلا نادرا، ولم يحاسب أيّ من منفذيها لا يزال اللبنانيون ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ وما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟

ويُشكك الكثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أيّ مسؤول سياسي.

لماذا غاب خيار الذهاب إلى الانتخابات مباشرة عن الأزمة السودانية

الخرطوم – انصبت جهود الوساطات الداخلية والخارجية للخروج من الأزمة السودانية على التوصل إلى تفاهمات بين المكونين العسكري والمدني، وخرجت مظاهرات الواحدة تلو الأخرى مطالبة بالعودة إلى صيغة الحكم التي سادت قبل الانقلاب العسكري، ولم تستطع الوساطة أو المظاهرات الوصول إلى غايتها.

وغاب عن الجميع الحديث عن الذهاب إلى الانتخابات مباشرة وإنهاء المرحلة الانتقالية مبكرا، والتخلص من العلاقة التي باتت أشبه بالمحرمة بين الجيش السوداني والقوى المدنية، وتاه هذا الخيار في زحمة المبادرات وصخب المظاهرات وضجيج الوعود التي أطلقتها المؤسسة العسكرية بالحرص على انتقال سلمي للحكم المدني.

وكان خيار الانتخابات الغائب الحاضر في غالبية المناقشات التي جرت بين الأطراف المختلفة، غير أن الحديث حوله تركز على الوصول إليه مع انقضاء موعد المرحلة الانتقالية، والتي لا أحد يعلم متى يمكن أن تنتهي بعد الخطوة التي اتخذها قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، وأدت إلى ما يشبه القطيعة مع عدد كبير من القوى المدنية.

وحددت الوثيقة الدستورية التي رسمت معالم الطريق للمرحلة الانتقالية يوليو 2023 لإجراء الانتخابات، وفي ظل الالتباس الراهن لا أحد يستطيع القطع بالالتزام بهذا الموعد، ويمكن أن تختلط الأوراق ويعاد ترتيبها بعد اتهام المدنيين للعسكريين بالتغول على السلطة، فقد كان من المفترض أن يتسلم قائد مدني رئاسة مجلس السيادة في السابع عشر من نوفمبر الجاري.

ولم يجد خيار الذهاب إلى الانتخابات تأييدا من أي جهة لها علاقة بالأزمة السودانية، ليس فقط لأن الوثيقة الدستورية ضربت موعدا معينا لها بعد انقضاء المرحلة الانتقالية، لكن لأن هناك حسابات لدى كل طرف تمنعه من الدفع نحو هذا الخيار، فضلا عن وجود معوقات هيكلية، فالمطلوب القيام بخطوات قبل الوصول إلى مربع الانتخابات.

ومن الصعوبة أن تطالب القوى المدنية بالانتخابات كطريق ينهي الأزمة الحالية، ففي ظل الانقسام الذي تعاني منه لن تكون حظوظها وفيرة، ومع تراكم الأزمات الاقتصادية لن يحظ مرشحوها بدعم حقيقي في الشارع.

وقد كانت المظاهرات التي اندلعت في الأيام الماضية بروفة لمدى الحشد الذي يمكن أن تقوم به القوى المدنية، وجاءت نتيجتها مخيبة لآمالها، فلم يتمكن الآلاف من الذين تظاهروا في الشوارع من إجبار قائد الجيش على التراجع عن خطواته.

ونجح الشق العسكري في تسجيل نقاط في مرمى القوى المدنية جعلت الحكومة المعزولة بقيادة عبدالله حمدوك عاجزة عن تحقيق تقدم في كثير من المشكلات الحياتية، ما يعني أن رهانها على انتخابات مبكرة ليس في صالحها، وبعض الأسماء التي تصدرت المشهد حرقت سياسيا بعد انحيازها إلى مصالحها الشخصية والحركية على حساب المصالح الوطنية.

ولم تصب الانتكاسات التي تعرضت لها القوى المدنية في حصالة المؤسسة العسكرية، فهي أيضا متهمة بأنها غير أمينة على السلطة، وحتى لو كانت إجراءات البرهان لأسباب تتعلق بتصحيح مسار الثورة، كما قيل في خطابه السياسي وخطاب معاونيه، فالخطوة في حد ذاتها بعثت برسالة خطيرة في اتجاه السعي نحو الهيمنة العسكرية التي أصبحت من المفردات المحرمة في السودان حاليا.

كما أن الجنرال البرهان أو غيره لن يمر ترشيحه لمنصب الرئيس بسهولة في وقت يبدو الاستنفار ظاهرا ضد الجيش في الداخل والخارج، بالتالي فالذهاب إلى الانتخابات مباشرة لن يحقق طموحات من اتخذوا إجراءات استثنائية لإزاحة القوى المدنية التي تحالفوا معها سابقا.

ويعمل الجيش على استبدال هذه القوى بطبقة أخرى لينة وطيعة، ما يعني أن له أطماعا يريد تحقيقها ولا يستطيع الوصول إليها، ما يتطلب منه مضاعفة الجهد ليصبح مرشحه لمنصب الرئيس خيارا مطلوبا من أسفل، وليس مفروضا من أعلى.

إبراهيم البدوي

تعقيدات الوضع السياسي لا تسمح بإجراء انتخابات

وقال القيادي بحزب الأمة إبراهيم البدوي إن تعقيدات الوضع السياسي في السودان لا تسمح بإجراء انتخابات، فالسلطة الحالية غير متفق عليها، وهناك رفض شعبي واسع لقراراتها، وقوانين الانتخابات لم يجر إقرارها وثمة صعوبات للتوافق عليها، واستحقاقات عودة اللاجئين والنازحين وإعادة توطينهم بحاجة إلى المزيد من الوقت.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن العنف المفرط من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين في مليونية السابع عشر من نوفمبر التي ترقى لأن تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية تقطع الطريق على نجاح أي وساطة يمكن أن تقود للعودة إلى المسار السابق، فقد وصل الوضع السياسي إلى حافة الهاوية ونقطة اللاعودة، والأمر بحاجة إلى تطورات تؤدي إلى نقلة نوعية في الأحداث على الأرض وليس إلى انتخابات تؤجج الأوضاع.

وأشار إلى أن الوضع في السودان بات منفتحا على كل الاحتمالات والتي يعد أكثرها سوءا استمرار الانقلاب بكل تبعاته، بما فيها عودة تنظيم الإخوان إلى السلطة مرة أخرى.

ومن المهم أن تجرى الانتخابات في ظروف سياسية مواتية، وأوضاع أمنية مستقرة في بعض الأقاليم، ويؤدي إجراؤها في الوقت الراهن إلى تداعيات سلبية تزيد الأزمة احتقانا، لأن كل جهة تخشى مواجهة هزيمة منكرة تخرجها من حلبة السباق، ويمكن أن ينفرط الحد الأدنى من العقد السياسي، فلا توجد ضمانات للقبول بالنتائج وتنفيذها على الأرض، ما يسهل الطريق لحدوث انقلاب عسكري أركانه كاملة.

ويحتاج الذهاب إلى الانتخابات إلى مجموعة صارمة من الإجراءات لا أحد يعلم الجهة التي يمكن أن تتخذها، فإذا قررها العسكريون سيرفضها المدنيون، والعكس الصحيح، لذلك فخيار استكمال المرحلة الانتقالية على قاعدة الحد الأدنى من التفاهمات بينهما هو الخيار الأنسب الذي يفرض وضع أسس محددة تعيد التأكيد على أهمية الانتخابات.

ويراهن كل طرف على عنصر الوقت لتغيير المعادلة السياسية لصالحه بصرف النظر عن الضوابط المطلوبة والوثيقة الدستورية التي وضعت الأطر القانونية للانتخابات وجرى تجميد الكثير من بنودها بعد قرارات البرهان، ما يعني أن المراوحة على التسوية السياسية تظل معلقة على مشجب غائب.

المدنيون يراهنون على صمود الشارع

الولايات المتحدة ترى سوريا غير آمنة لعودة اللاجئين

مخيم الزعتري (الأردن) – اعتبرت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد الجمعة خلال زيارتها إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن أن البيئة الحالية في سوريا "غير مواتية" لعودة اللاجئين.

وقالت غرينفيلد للصحافيين خلال جولة في المخيم (85 كيلومترا شمال شرق عمّان) والذي يؤوي نحو 80 ألف لاجئ سوري إنه "لا جدال في أن البيئة الحالية في سوريا ليست مواتية للعودة".

وأضافت أن "هدف اللاجئين النهائي هو العودة إلى ديارهم، أعلم أن هذا هو هدفهم النهائي. ما سمعته اليوم هو أن الناس لا يزالون خائفين من الأوضاع في سوريا وأنهم غير مستعدين للعودة".

وجالت غرينفيلد في المخيم حيث اطلعت على نشاطات مركز "تايغر" المجتمعي الذي ينظم دورات تدريبية في مجال اللغتين الإنجليزية والعربية والكمبيوتر.

وشاهدت في المركز لوحات فنية رسمها لاجئون ومشغولات يدوية إضافة إلى مرسم صغير لتعليم الأطفال الرسم، وتحدثت إلى عدة فتيات حول التدريب الذي يتلقينه في المركز قبل أن تتجول في السوق داخل المخيم وتتناول الفلافل.

وقالت إن "أهم ما استخلصته من هذه الزيارة هو أن المجتمع الدولي يجب أن يكون يقظا في ضمان عودة أي لاجئ بشكل آمن وطوعي وبما يحفظ كرامته".

وعبرت عن تقديرها لـ"كرم الأردن الهائل في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين بالإضافة إلى لاجئين آخرين من صراعات أخرى في المنطقة".

وأضافت "بعد 10 سنوات من الحرب، نعلم أن استضافة مئات الآلاف من اللاجئين ليست بالمهمة السهلة، لكن علينا أن نتذكر كل يوم أنهم أناس حقيقيون، أمهات وآباء وأطفال وأسر ويحتاجون إلى دعمنا".

ويستضيف الأردن نحو 650 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة، بينما تقدر عمّان عدد الذين لجأوا إلى المملكة منذ اندلاع النزاع في سوريا بنحو 1.3 مليون، يقيم 750 ألفا منهم في البلاد قبل عام 2011 بحكم النسب والمصاهرة والعلاقات التجارية، قبل افتتاح مخيم الزعتري للاجئين السوريين بشكل رسمي في يوليو 2012، الذي بات ينظم وجودهم داخل المخيمات وليس في المدن أو القرى الأردنية.

ويشكل هذا العدد الكبير من اللاجئين في الأردن ضغطا كبيرا على البلد الذي يعاني من شح الموارد، خاصة في ما يتعلق بالمياه والطاقة.

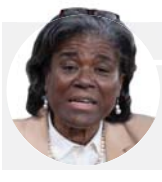

ليندا غرينفيلد

المجتمع الدولي يجب أن يكون يقظا في ضمان عودة أي لاجئ

وقد انتقدت عمّان في الكثير من المرات تخاذل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين، إلا أنها لم تجد التجاوب المأمول.

ويعاني الأردن من أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا وسط حالة من اليأس والإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا.

وجدد الأردن دعواته للحصول على المزيد من المساعدات المالية الدولية لمجابهة أعباء اللاجئين الذين يستضيفهم على أراضيه. وقالت وزيرة الدولة للشؤون القانونية وفاء بني مصطفى خلال لقائها مؤخرا بمنسّق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانيّة أندريه بيدرسون إن "دعم الأردن للاجئين رتب أعباء اقتصادية واجتماعية".

وتعهّد مانحون في مؤتمر بروكسل الخامس المنعقد في مارس الماضي بتقديم 6.4 مليار دولار للاجئين السوريين، بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بـ10 مليارات دولار.

وقطع برنامج الأغذية العالمي المساعدات عن عدد كبير من السوريين في الأردن بسبب نقص التمويل.

وأوقف البرنامج المساعدات اعتبارا من أكتوبر الماضي، حيث تلقت الآلاف من الأسر في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي رسائل نصية من البرنامج تعلمهم بتوقف المساعدات الغذائية عنهم بسبب نقص التمويل.

ولم يتلق 21 ألف لاجئ سوري مساعداتهم الغذائية الشهرية بداية من أكتوبر الماضي بسبب النقص في التمويل الذي أجبر البرنامج على إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا.